"الأمناء" تنشر دراسة فيها مقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب (٧)

التشريعات القانونية وأهميتها في تنظيم النشاط العام للقطاع السمكي

الأمناء قسم التقارير:

تواصل «الأمناء» نشر سلسلة من الحلقات دراسة لمقترحات وحلول لمعالجة القطاع السمكي في الجنوب العربي، والتي أعدها وكيل الثروة السمكية سابقا، متقاعد حاليا، المهندس علي عبده ناجي أحمد، والذي عمل في ذلك القطاع لأكثر من (38) عامًا، كما أنه خريج ماجستير وبكلاريوس في مجالي ترميم السفن وتكنلوجيا إنتاج السفن من المملكة المتحدة بريطانيا وروسيا الاتحادية حاليا والاتحاد السوفيتي سابقا.

وبعد أن تحدثنا في (الحلقة السادسة) عن الهدف الرئيسي من بناء وتأسيس المعهد السمكي، وأهمية إعادة الكوادر المؤهلة علمياً، وضرورة قيام وزارة الثروة السمكية بإثارة موضوع استعادة نشاط المعهد السمكي، نتحدث اليوم في (الحلقة السابعة) عن مواضيع أخرى.

سابعا: التشريعات القانونية وأهميتها في تنظيم النشاط العام للقطاع السمكي

نظرا لما يتميز به القطاع السمكي من أنشطة اقتصادية وإنتاجية وخدمية عديدة ومختلفة ومتنوعة الأمر الذي يحتم على قيادة الوزارة الحالية من إعادة سن التشريعات القانونية واللوائح والنظم اللازمة والكفيلة في تأمين وضمان الإدارة الفاعلة والتنظيم والتنفيذ والرقابة والمتابعة الخلاقة والمثلى لكافة التشريعات المنظمة للنشاط العام للقطاع السمكي وفي هذا الاتجاه ومن أجل أن تكون التشريعات القانونية ذات فعالية وذات قوة قانونية يعمل لها أهمية وحساب فلذلك ينبغي من إعادة النظر في مجمل التشريعات والقوانين واللوائح والنظم النافذة والمتعلقة بكافة الأنشطة العامة للقطاع (سلبا أو إيجابا) وبالذات في الظروف الراهنة والمتغيرات والمستجدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلد حاليا وما أفرزته الحرب الظالمة في مارس 2015م وحتى عامنا الحالي 2021م.

وعليه فإن المرحلة الحالية تتطلب من قيادة الوزارة حاليا وطبقا للوضع والمتغيرات الراهنة والتي ستقودنا وبدون شك إلى واقع ومعالم أخرى جديدة، فبالتالي فإن الأمر يستدعي ضرورة المراجعة الدقيقة والمتأنية للتشريعات القانونية واللوائح والنظم المعمول بها حاليا وبطورها السلبي أو الإيجابي.

علما بأن القطاع السمكي قد شهد العديد من التحديث للخطوات التشريعية وبحيث تكون تلك التشريعات والنظم مواكبة للتطورات الجارية في القطاع برمته ولكن تظل هناك بعض القصور والضعف لهذه التشريعات لكونها لا تحاكي التطورات ولذلك قد برزت العديد من الإشكاليات الناتجة عن عدم محاكاة التشريعات للأنشطة السمكية العامة.

ومن هذا المنطلق نشير هنا إلى بعض وأهم هذه التشريعات والتي ينبغي ملامستها ودراستها بعقلانية وبشكل دقيق ومتأنٍ نظرا لأهمتها وارتباطها بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية وذلك على النحو التالي:

إعادة النظر في لائحة تنظيم الصيد التقليدي بعد دراستها بشكل متأنٍ ودقيق ومن كافة النواحي.

قرار مجلس الوزراء رقم (142) لسنة 2009م بشأن لائحة تنظيم بيع وشراء منتجات الأحياء المائية بالمزاد العلني والتسويق.

القانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2006م بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها.

لائحة تنظيم الرقابة والتفتيش البحري وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (148) لسنة 2009م.

القرار الوزاري رقم (4) لسنة 2009م بشأن تحديد مواقع ومراكز الإنزال السمكي وساحات البيع بالمزاد العلني.

لائحة تنظيم تصدير منتجات الأحياء المائية وضبط الجودة.

قرار مجلس الوزراء رقم (138) لسنة 1998م بشأن الموافقة على لائحة رسوم تراخيص قوارب الصيد، وغيرها من التشريعات والقوانين واللوائح والنظم المتصلة والمرتبطة ارتباطا وثيقا في الأنشطة العامة للقطاع السمكي والهيئات العامة وجميع المرافق التابعة له والجهات الأخرى ذات العلاقة بمجال الثروة السمكية.

ثامنا: التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية

إن النشاط العام للتعاونيات والجمعيات السمكية الهدف منه بشكل رئيسي هو تحقيق الغايات والسياسات العامة للدولة والقطاع السمكي والمتمثل أساسا وفي المقام الأول والأخير في تأمين وضمان القوت اليومي من السلعة الغذائية من الأسماك والمستوى الملائم من الأمن الغذائي للسكان وبأسعار مناسبة ومعقولة وتتوافق مع مستوى الدخل العام للفرد والمجتمع.

ومن هذا المنطلق فقد أقدمت الدولة ومن خلال دستورها العام من إعطاء الأحقية الكاملة للتعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية في ممارسة نشاطها الإنتاجي العام في مجال الاصطياد التقليدي وبما يخدم المصلحة العليا للدولة والتعاونيات والجمعيات السمكية والمواطن على النجاح ومن أهمها:

وسائل العمل والإنتاج من معدات اصطياد وأجهزة أخرى.

مكائن ومحركات وقوارب نوع فيبرجلاس خاص بالصيد التقليدي.

أشباك الصيد وقطع غيار وتقدم جميعها من خلال تسهيلات بنكية عروض ميسره أو هبات عينية من المنظمات الدولية.

ولهذا فقد شهدت التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية طفرة نوعية في النمو خلال الفترة الماضية وبشكل سريع ولافت للنظر حيث أسهمت التشريعات القانونية التي صدرتها الدولة والقطاع السمكي في حينها على القبول الواسع والاندفاع المباشر نحو العمل التعاوني السمكي كهدف من أهداف الاتحاد التعاوني السمكي من جهة والتعاونيات والجمعيات السمكية من جهة أخرى.

وقد لعبت التعاونيات والجمعيات في السابق دوراً مهماً في خدمة الصيادين وزيادة التسويق السمكي وخدمة السكان ناهيك إلى أنها تشكل الثقل الأساسي في عمليتي التسويق المحلي وفي تنمية الثروة السمكية باعتبارها الشكل المؤسسي الناشط خلافاً إلى أنها تشكل عنصراً هاماً في مجال الصيد التقليدي وإيجاد فرص عمل لشريحة كبيرة من الصيادين والعمالة الأخرى نظراً للظروف المعيشية الحالية في البلد.

وفي هذا السياق نستطيع القول بأن على التعاونيات والجمعيات السمكية الإنتاجية السمكية التي تساهم مساهمة فعلية وحقيقية في تحقيق الأهداف المرجوة والسياسة العامة للدولة والقطاع السمكي وذلك من خلال ما يلي:

مساهمة التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية في تأمين وضمان توفير القوت اليومي للمواطن وبأسعار مناسبة ومعقولة وتتوافق مع الدخل العام للفرد والمجتمع وبالذات في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تمر بها البلد.

توفير فرص العمل والتخفيف من الفقر والبطالة لشريحة الصيادين والعاملين والمشتغلين في مجال الصيد والثروة السمكية وبما يعزز اقتصاديات السوق والقطاع السمكي برمته.

تحقيق الغايات والأهداف المرجوة من إنشاء هذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية على وجه الخصوص خدمة الصيادين الساحلين المنطويين في إطار الجمعيات والتعاونيات والاتحاد التعاوني السمكي من جهة وللصياد الفردي من جهة أخرى ناهيك إلى المرأة الساحلية.

في ظل الظروف الصعبة والقاهرة التي يعيشها المواطن وصعوبة الحياة المعيشية في ارتفاع أسعارها الغذائية والسمكية الأمر الذي يحتم على التعاونيات والجمعيات السمكية من المساهمة والمشاركة الحقيقية والفعلية والمباشرة في منح القطاع السمكي جزء من إنتاجيتها من المنتجات السمكية تتراوح وبما لا يزيد عن 25% وبأسعار ميسره جداً حتى يتسنى للدولة متمثلة بوزارة الثروة السمكية من مجابهة ومحاربة الارتفاعات الجنونية والغير مبررة في أسعار السمك والذي أصبح المواطن غير قادر ولا يستطيع أن يحصل على ما يسد رمقه من الأسماك.

يقوم القطاع السمكي أو وزارة الثروة السمكية في منح التراخيص لقوارب وسفن الاصطياد التقليدي والمنطويين تحت إطار التعاونيات والجمعيات السمكية خلافاً إلى الصيادين الفرديين وذلك وفقاً للقوانين المنظمة النافذة ناهيك إلى القوانين واللوائح والنظم المنظمة لسير عمل هذه القوارب من خلال الترقيم وغيرها فلذا فأنه من الضروري جداً أن تعيد وزارة الثروة السمكية لكافة التشريعات والقوانين واللوائح والنظم المتعلقة بالصيد التقليدي والتعاونيات والجمعيات السمكية وبما يخدم المصلحة العليا للوزارة والمواطن والبلد من جهة ومن جهة أخرى التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية.. وفي هذا السياق ينبغي ان تشمل الخطط والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للدولة ومن خلال وزارة الثروة السمكية على تحمل هذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية عدد من المشاريع الفاعلة في قرى الصيادين ومن أهمها بناء الطرق/ الورش لصيانة قوارب الصيد/ بناء أماكن لشراء وبيع الغاز المنزلي/ بناء محطات البترول والبنزين لقوارب الصيد/ بناء المحطات الصحية للصيادين وأسرهم وغيرها من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية الحيوية.

المساهمة الإيجابية للتعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية في بناء/ مخزون سمكي استراتيجي عام للقطاع السمك برمته ومن أجل خدمة المواطن والسكان أجمع في الحالات الطارئة والظروف المناخية القاهرة كالأمطار والرياح والزلازل وغيرها ناهيك إلى الحروب والكوارث الأخرى.

وبناء على الفقرات بعالية جميعاً فإن الأمر يتطلب من قيادة الوزارة والهيئة العامة للمصائد السمكية في خليج عدن وغيرها من الهيئات العامة الأخرى في المحافظات الساحلية إعادة النظر في النظام الداخلي والتشريعات القانونية واللوائح والنظم الكفيلة والمنظمة للنشاط العام لهذه التعاونيات والجمعيات الإنتاجية السمكية وبحيث أن يكون من أولوياتها المساهمة الحقيقية والعقلية في تأمين وضمان المستوى الملائم من الأمن الغذائي للسكان وبأسعار مناسبة جداً وتتمشى مع مستوى المعيشة للسكان والفرد والمجتمع ويخدم المصالح والسياسات العامة المشتركة للدولة والقطاع والتعاونيات والجمعيات السمكية والمواطن بحد سواء.